

المأزق الاقتصادي - الاجتماعي في لبنان  
والخيارات البديلة



المأزق الاقتصادي - الاجتماعي  
في لبنان  
والخيارات البديلة

أبحاث وأوراق المؤتمر الذي عقده في بيروت  
المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق  
والحركة الاجتماعية الثقافية

بتاريخ ٨/٤/٢٠٠٦

## حقوق الطبع محفوظة

□ الكتاب: المازق الاقتصادي - الاجتماعي في لبنان والخيارات البديلة

□ الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

□ التاريخ: نيسان ٢٠٠٨م الموافق ربيع الثاني ١٤٢٩هـ.

□ القياس: ١٤,٥ × ٢١,٥ سم.

□ الطبعة: الأولى.

الآراء الواردة في ورشة العمل لا تعبر بالضرورة  
عن آراء المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

## ثبت المحتويات

المشاركون في المؤتمر	٧
المقدمة	٩
جلسة الافتتاح	٩
مدخل: الاقتصاد اللبناني بين واقع الأزمة وطموحات الحل... علي فياض	١٣
لبنان في المأزق الاقتصادي والاجتماعي	١٩
الأزمة الاقتصادية في لبنان مسؤولية من؟	٢٩
أثر السياستين الماليّة والنقدية على التنمية في لبنان.. عبد الحليم فضل الله	٣٧
البرنامج البديل عن «الرؤية الاقتصادية للحكومة»	٦٩
النمو المشوّه والتنمية المفقودة	١١١
المدىونية العامة وكيفية مواجهتها	١٥٩
الليبرالية الجديدة وشرعة حقوق الإنسان	١٧٣
مسؤولية الطبقة السياسية عن الأزمة	١٩٧
أثر التدفقات على النمو والتنمية: الداء الهولندي . شربل م. قرداحي	٢٠١
الأسواق المالية وثورة المعرفة ضمن الدولة التنموية	٢٠٧
الدولة في فخ المديونية	٢١٣
الليبرالية اللبنانية واغتصاب حقوق الإنسان	٢١٩
الوثيقة الختامية لمؤتمر: المأزق الاقتصادي- الاجتماعي في لبنان والخيارات البديلة	٢٢٣
ملحق	٢٣٩

— |

| —

٦

— |

| —

## المشاركون في المؤتمر

### أولاً: المحاضرون

- |                  |                        |
|------------------|------------------------|
| أ. غالب أبو مصلح | د. نجيب عيسى           |
| د. سليم الحص     | أ. عبد الحلیم فضل الله |
| د. ألبير داغر    | د. علي فياض            |
| د. الياس سابا    | د. جورج قرم            |

### ثانياً: التعقيبات

- |                   |                |
|-------------------|----------------|
| أ. محمد زبيب      | د. شريل قرداحي |
| د. جوزيف عبد الله | أ. كامل وزنة   |
| د. علي القادري    |                |

— |

| —

^

— |

| —



## المقدمة

يتضمن هذا الكتاب الأبحاث والتعقيبات المقدمة إلى مؤتمر المازق الاقتصادي – الاجتماعي في لبنان الذي نظّمه المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق والحركة الاجتماعية الثقافية، وأتى في سياق البحث عن بدائل اقتصادية-اجتماعية للسياسات المتبعة، ومعالجة الأسئلة الرئيسية التالية المتصلة بالأزمة: ما هي الأسباب التي تقف وراء تفاقمها واستمرارها، وهل يمكن فهمها دون تبني مقاربة تاريخية لأسباب تشوّه النمو وتعثر التنمية، وإذا كان من ضرورة للبحث عن الأسباب التي تحتجب خلف ستار سميك من السياسات المؤقتة والوقائع العابرة، ألا يعني ذلك أيضاً خرق حاجز الصّمت ومعرفة على من تقع مسؤولية التدهور المتصاعد، فهناك صلة لا ينبغي إغفالها أبداً بين تراجع النتائج الاقتصادية وجملة من القرارات المتخذة خارج أي توافق وطني .

إن الخروج من المازق الراهن يفرض علينا بحسب الوزير الياس سابا أولاً معرفة ما إذا كانت تتصل بظروف قاهرة أم أنها نتيجة سياسات خاطئة ومقصودة؟ كما أن المشكلة بحسب د. علي فياض ليست في ندرة الخطط والبرامج، التي أصبح البلد متخماً بها، بقدر ما هي في غياب السلطة الحيادية تجاه لعبة المصالح المحلية . أما الإصلاح فيتنازح كما يؤكد الرئيس د. سليم الحصّ مع ثلاث مسلمات: أن يكون الإصلاح شاملاً، وأن يقوم به صالحون مصلحون، وأن يكون الإصلاح

السّياسي المدخل الطبيعي لا بل الضروري للإصلاح الشامل . وقد رأى عبد الحلّيم فضل " أن من غير الممكن الفصل بين مسارات النموّ والتنمية والإعمار، وحتى لو نجح ذلك فإنه لن يمنع الأزمة من التمدّد والانتساع والانتقال من حقل إلى آخر .

وفي حين يعتقد كثيرون أنّ المطلوب هو إصلاح السياسات في إطار النظام القائم، يعتبر د . ألبير داغر أنّ الرّؤية الليبرالية لن تساهم في معالجة مشكلة الدين والنمو والتنمية في آن معاً، وهو الأمر الذي يمكن أن تنجح به الدولة التنمويّة التي لا تهتم فقط بتأمين شروط عمل القطاع الخاص بل تسعى إلى تحسين الموقع التنافسي للدولة ككلّ . ويتلاقى ذلك مع رأي الدكتور نجيب عيسى الذي وجد أنّ النّظام « الحرّ » اقتصادياً و« الطائفي » سياسياً كان ولا يزال عاجزاً عن إطلاق عملية تنمية اقتصاديّة اجتماعيّة حقيقيّة، وأن ما يمكن أن يتولّد في إطاره هو مجرد نمو اقتصادي مشوّه ومشوّه للبنية الاقتصاديّة الاجتماعيّة اللبنانيّة . ويعبر الخبير غالب أبو مصلح عن الاتجاه نفسه عبر توجيه نقد معمقّ لليبراليّة الجديدة يتجاوز نتائجها الاقتصاديّة ليطال تناقضها مع مبادئ حقوق الإنسان والاستقرار القيمي والاجتماعي .

يطرح هذا العمل إذاً فكرة التجديد الشامل مدخلاً لحلّ مشكلة الدين العام كبديل للمقاربة التقنيّة التي تسير السياسات . فالتفكير السائد كما يقول د . جورج قرم، يدور حول إمكانية استقدام المزيد من القروض لتسديد ما يترتب على الدولة من خدمة للدين العام بدلاً من التفكير الجدّي حول الدخول في نهضة إنتاجيّة شاملة تسمح بزيادة فرص العمل بشكل كبير، وبالتالي، توليد مداخيل جديدة

نابعة من جهد إنتاجي جماعي، التي من خلالها يمكن تسديد أصل الدين .

يشتمل الكتاب على مادة غنيّة ومتنوّعة تصلح أن تمثّل خلفيّة منهجيّة وفكريّة للمقاربة الثانية البديلة، والتي تحاول منذ عقود أن تجد مكانها داخل التيار الفكري الرئيسيّ للنظام، لكنها تصطدم تكراراً بنواته الصلبة المكوّنة من مراكز القوى وبؤر المصالح المتضامنة والتي يتقوى بعضها بالآخر... ولعلّ الأزمة التي تكشف عن الخواء الداخلي للرؤية المهيمنة وعدم قدرتها على التعامل مع الظروف المتبدّلة هي الفرصة المؤاتية لرصّ صفوف القوى الاجتماعيّة علي اختلافها خارج أي اصطفايف طائفي أو مناطقي أو حتى طبقي بحثاً عن مخرج من المأزق، الذي نعيش نتائجه منذ بداية التسعينيات لكننا نتعايش مع أسبابه وعوامل انفجاره منذ زمن بعيد .